



**الحركة النسائية العراقية في حلقة نقاش
مع ممثلي السلك الدبلوماسي الدولي
في بغداد في 23 حزيران 2008**

بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، ومواصلة للجهود المتزامنة مع نداء الحركة النسائية العراقية لتحقيق شراكة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني والتجمعات النسائية مع الحكومة العراقية استناداً إلى وثيقة العهد الدولي للعراق (ICI) ، جرى تنظيم حلقة نقاش حضرها 25 مشارك ومشاركة ، تركزت حول وضع المرأة في العراق بالارتباط مع انعكاسات وتحليل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وتحديد الاحتياجات لبناء سلم دائم وإعادة اعمار العراق ، وكذلك لتحسين الأمن وأداء الأجهزة والتشريعات الحكومية ، وبهدف كسب التأييد الدولي لمشاركة المرأة العراقية في عملية الانتقال نحو الديمقراطية .

وحضرها من السلك الدبلوماسي الدولي في بغداد 18 ممثل ، من المفوضية الأوروبية والمفوضية الأوروبية/ برنامج العراق للعدالة ، ومن سفارات المملكة المتحدة والأمريكية والهولندية واليابانية والإيطالية ، وكذلك فريق العراق لبعثة الأمم المتحدة ومكتب حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في العراق ،

وقدمت ممثلات الحركة النسائية العراقية مداخلاتهن : الوزيرة نرمين عثمان ، والنائبان ميسون الديملوجي ونالا الطالباني ، ومستشارة الرئيس لشؤون المرأة سلمى جبو ، وهناء أدور عن شبكة النساء العراقيات ، وبسمة الخطيب من جمعية الأمل العراقية ، التي تضمنت المواضيع التالية:

1. تحليل وتطور المشهد السياسي في العراق (تحسن الوضع الأمني ، تعقيدات في عدم اتفاق القوى السياسية حول عدد من المشاكل منها: المادة 140 من الدستور وقضية كركوك ، التعديلات الدستورية ، وإعادة تشكيل حكومة جديدة ، وقانون انتخابات المحافظات ، إضافة

- الى البطة في تنفيذ برامج اعادة الاعمار ، وتردي الخدمات العامة للمواطنين ، مع استثناء
ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات السلطة) .
2. قانون انتخابات مجالس المحافظات ، والانتخابات العامة المقبلة ، وبالتأكيد على الكوتا
النسائية.
3. تقديم وجهة نظر الحركة النسائية العراقية بشأن التعديلات الدستورية ، المادة 41 من
الدستور التي تزيد من الانقسام في المجتمع ، وتغذي الطائفية ، وتقوض مبدأ المساواة أمام
القانون وحقوق المرأة الإنسانية.
4. تزايد ظاهرة العنف ضد النساء .
5. دعم منظمات المجتمع المدني في العراق بدفع الحكومة لتبني مسودة قانون المنظمات غير
الحكومية .
6. دور النساء العراقيات في بناء السلام والأمن والحوار الوطني ، منسجماً مع قرار الأمم
المتحدة 1325، الذي طالب جميع الفرقاء بضمان حماية واحترام حقوق الإنسان للنساء
والبنات ، وتحديداً في الدستور والنظام الانتخابي والقضاء وأجهزة الأمن والشرطة .
-